اكد أن سجل الكويت زاخر في مجال حماية حقوق الإنسان

المطيري : «إيواء العمالة» يهدف إلى مكافحة جريمة الاتجار بالبشر وفقاً للاتفاقيات الدولية

تولي الكويت اهتماما خاصا بحقوق العمالة الوافدة وحفظ كرامة الإنسان أيا يكن حيث تقوم بجهود مشهودة في هذا الإطار بما يصب في صالح العمالة وضمان حقوقها.

وحرص المشرع في الكويت على حماية حقوق كل إنسان ومنع استخدامه في أعمال تحط من قدره أو كرامته من خلال إصدار العديد من القوانين التي تشكل نقلة نوعية في إطار مكافحة استغلال العمالة الوافدة وصيانة حقوقها.

ويعد مركز إيواء العمالة الوافدة الذي أنشئ في شهر نوفمبر 2014 ترجمة فعلية لهذا التوجه ليشكل إضافة جديدة لسجل حقوق الإنسان في الكويت والحافل بالإنجازات.

ويمثل المركز تجربة رائدة وعلامة مضيئة في السجل الإنساني للبلاد حيث أنشئ وفقا للمقاييس والمعايير الدولية ذات الصلة بقرار من مجلس الوزراء وبالتعاون مع العديد من الجهات الحكومية المعنية وإشراف الهيئة العامة للقوى العاملة.

وقال مدير المركز فلاح المطيري لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس السبت إن المركز يهدف إلى مكافحة جريمة الإتجار بالبشر وفقا للاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة الكويت بهذا الشأن لافتا إلى سجل الكويت الزاخر في مجال حماية حقوق الإنسان لاسيما أن الأمم المتحدة كرمت سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بتسمية سموه (قائدا للعمل الإنساني) والكويت (مركزا للعمل الإنساني).

وأوضح المطيري أن المركز المخصص لاستقبال العمالة النسائية اللواتي دخلن في نزاع مع أرباب عملهن يتعدى دوره

■ المركز المخصص لاستقبال العمالة النسائية يقدم المساعدة لجميع الفئات

مساعدة المعنفات وإيوائهن إلى تقديم المساعدة لجميع فئات العمالة سواء المنزلية أو العاملة بالقطاع الأهلي ومساعدتهن لنيل حقوقهن.

وذكر أن 90 في المئة من الحالات الموجودة في المركز تعود إلى (مكاتب العمل الوهمية) في الدول المصدرة للعمالة والتي توهمهن بأجور مخالفة للواقع وتوقعهن على عقود عمل مغايرة للحقيقة.

وأفاد بأن إدارة المركز تولت مخاطبة سفارات بعض الدول لمكافحة المكاتب الوهمية في بلدانها بهدف حماية عاملاتها من يتعرضن لعمليات غش ويصطدمن بواقع مرير مبينا انه رغم ذلك يستقبلهن المركز ويوفر لهن الحماية حتى عودتهن إلى بلدانهن.

وأشار إلى أن المركز يعد الأفضل في المنطقة من حيث الطاقة الاستيعابية التي تبلغ نحو 500 نزيلة فضلا عن الخدمات المقدمة وتشمل الرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية والتغذية والحماية القانونية حتى حصولهن على حقوقهن كاملة.

فلاح المطيري

وأضاف المطيري أن المركز يضم مشغلا لصناعة المشغولات اليدوية التي تعمل عليها النزيلات لقضاء أوقات فراغهن وتوفير ملاعب ومسرح وصالة تلفزيون ومصلى للنزيلات المسلمات وغرفة صلاة للمسيحيات.

ولفت إلى أنه يتم السماح بزيارات رجال الدين التابعين لجمعية التعريف بالإسلام لمقابلة النزيلات المسلمات أو من الكنائس لزيارة المسيحيات منهن.

وبين أن جميع الخدمات المقدمة في المركز مجانية وعلى نفقة الدولة وتبلغ الميزانية التشغيلية للمركز حاليا نحو 1ر7 مليون دينار كويتي سنويا (الدولار الامريكي يعادل 302ر0 دينار) وهي قابلة للزيادة مع زيادة الخدمات التي يأمل المركز في تطويرها.

وقال المطيري إن المركز يضم حاليا نحو 360 نزيلة من 20 جنسية آسيوية وإفريقية أغلبهن من العمالة المنزلية مبينا أن المركز استقبل منذ إنشائه نحو 7715 حالة.

وذكر أن هذا المركز الوحيد من نوعه على مستوى منطقة الشرق الأوسط الذي يحرص على تقديم وجبات غذائية مناسبة للنزيلات حيث تم التعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة في تقديم الوجبات الغذائية لنزلاء دور الرعاية من الكويتيين وبالجودة نفسها ويتم تقديم ثلاث وجبات يوميا فضلا عن وجبتين خفيفتين.

وأفاد بأن المركز يوفر كذلك عيادة دائمة تابعة لوزارة الصحة تعمل على مدار الساعة لتقديم الرعاية الطبية للنزيلات ويتم نقل بعض الحالات المرضية التي تتطلب رعاية متخصصة أو إجراء عمليات جراحية إلى المستشفيات الحكومية للعلاج على نفقة الدولة.

وأكد أن أبواب المركز مفتوحة دائما أمام الزائرين من الجهات الحكومية والمنظمات الدولية والجمعيات الحقوقية الداخلية والخارجية ومؤسسات المجتمع

■ يعد الأفضل في المنطقة من حيث الطاقة الاستيعابية التي تبلغ نحو 500 نزيلة

المدني المهتمة بمجال حقوق الإنسان فضلا عن استقبال ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية والسفارات.

ولفت المطيري إلى الحرص على تنفيذ برنامج (العودة الطوعية وإعادة الإدماج) بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة حيث يهدف هذا البرنامج إلى بحث المخاطر التي قد تتعرض لها النزيلات في حال عودتهن إلى بلدانهن حيث يتم إدراجهن في البرنامج ودراسة حالتهن بالتعاون مع مكاتب المنظمة في بلدانهن بغية بحث احتياجاتهن ومنحهن الدعم المادي لإقامة مشروعات تكفل لهن العيش الكريم.

وأشار إلى أن الكويت تعد الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي يحسب لها هذا الإنجاز مبينا أن نحو 30 حالة استفادت من هذا المشروع واحدة منها حصلت على مشروع خاص ودعم لإستكمال دراستها الجامعية في بلدها.

وقال إن المركز على تواصل مستمر مع مختلف السفارات لإخطارها بعدد النزيلات التابعة لها فضلا عن التعاون المشترك والعمل على حل مشكلاتهن واستخراج وثائق السفر لهن.

وأوضح أنه في حال عدم وجود سفارة للدولة التي تحمل جنسيتها النزيلة أمام دولة الكويت يتم التواصل مع أقرب سفارة في الدول المجاورة أو التعاون مع لجنة الصليب الأحمر لمخاطبة دولتها لاستخراج وثيقة سفر لهذه الحالة.

ولفت إلى التنسيق المشترك مع وزارة الداخلية والعمل على دراسة إمكانية تحويل العمالة الوافدة من فئة العمالة المنزلية للعمل في القطاع الأهلي وفقا لقدراتهن ومؤهلاتهن بعد خوض دورات تدريبية وتأهيلية لهن داخل المركز.

وأكد المطيري أن المركز يوفر كوادر وظيفية في مختلف التخصصات لاسيما المحققين القانونيين بهدف حماية النزيلات قانونيا إضافة إلى أخصائيين نفسيين واجتماعيين لإعادة تأهيل النزيلات نفسيا واجتماعية وإزالة ما لحق بهن من أضرار معنوية إذا ما تعرضن لأي مشكلات.

وأشار إلى أن جميع موظفي المركز حصلوا على دورات تدريب في هيئة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بغية رفع كفاءتهم وإكسابهم الخبرات العالمية ذات الصلة وفقا للمعايير الدولية.

وذكر أن مركز إيواء العمالة الوافدة يعد مركزا إنسانيا في المقام الأول إذ يهدف إلى مساعدة المحتاجات ممن ساءت ظروف عيشهن مع أرباب العمل والعمل على إيجاد حلول لمشكلاتهن مبينا أن الدخول إلى المركز أو الخروج منه يكون اختياريا.

وشدد على أنه ليس هناك مكان لحجز الحريات لكن هناك ضوابط داخلية يعمل بها من أجل مصلحة النزيلات وحفاظا على سلامتهن لا سيما أن أغلبهن ضحايا اتجار بالبشر في بلدانهن.

وأفاد بأن المركز مراقب داخليا وخارجيا بكاميرات تعمل على مدار الساعة لافتا إلى التعاقد مع شركة أمن وحراسة متخصصة لحماية المركز من الخارج فضلا عن وجود مشرفات أمن مع النزيلات في الداخل يعملن بنظام النوبات تحسبا لنشوب أي مشادات أو مشكلات بين النزيلات.

وأكد المطيري احترام دولة الكويت لجميع المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة لافتا إلى اتخاذ خطوات عدة في هذا الجانب لاسيما إصدار العديد من القوانين المنظمة التي تعزز مكانة الكويت كمركز للعمل الإنساني.

من جانبها أكدت المشرفة الاجتماعية في المركز فيروز البندري ل(كونا) أهمية الدور الاجتماعي والنفسي الذي تقدمة المشرفات للنزيلات لاسيما من تعرضت منهن لتجارب قاسية ومحاولة معالجتهن ومحو أثرها تمهيدا لإعادة إدماجهن مرة أخرى في سوق العمل.

وذكرت البندري أنه يتم توزيع النزيلات داخل الغرف بحسب الجنسيات ووفقا لرغباتهن في بقاء كل مجموعة من بلد واحدة في غرفة مشتركة مبينة أنه يتم التواصل مع مختلف الجنسيات من خلال مترجم من السفارة أو من المترجمين المتطوعين لإيصال المعلومات بدقة.

يذكر أن لجنة حقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية قد أكدت أن المركز يعد خطوة حقوقية رائدة في المنطقة حيث يكفل للعمالة الوافدة التمتع بخدمات إيوائية ومعيشية على أرض الكويت الطيبة.

بحضور مهدي وبنجلون والمنصور

«الأعلى للتخطيط» وقعت وثيقة تعاون مشترك مع برنامج الأمم المتحدة والهيئة العامة للرياضة

وقعت الأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والهيئة العامة للرياضة وثيقة تعاون مشترك لدعم قدرات الهيئة العامة للرياضة بحضور الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي وممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي زينب بنجلون والمدير العام للهيئة العامة للرياضة الشيخ احمد المنصور .

وعقب توقيع الوثيقة ادلى الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي بتصريح صحافي اكد فيه ان الهدف الاساسي من توقيع هذه الوثيقة هو دعم القدرات المؤسسية والوطنية للهيئة العامة للرياضة وكذلك تنمية دورها بما يتوافق مع متطلبات خطة التنمية مشيرا الى ان الوثيقة تندرج تحت مظلة البرنامج الوطني بالتعاون بين حكومة دولة الكويت ممثلة في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

واكد ان هذا التعاون يساهم في تفعيل الخطط التنموية وتحقيق الاهداف الدولية للتنمية المستدامة فيما يتعلق بتنمية الرياضة والصحة والسلامة البشرية فضلا عن تحقيق ركائز وسياسات خطة التنمية واهداف التنمية المستدامة مشيرا الى انه سبق وان تم توقيع وثائق مماثلة دخلت فيها اطراف اخرى مثل الهيئة العامة للقوى العاملة وسيتم خلال الفترة المقبلة توقيع وثيقة تتعلق بمكافحة المخدرات مع وزارة الداخلية

المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

ووثيقة اخرى تتعلق بتمكين المرأة بالتعاون مع جامعة الكويت ضمن اهداف التنمية المستدامة

ومن جانبه تقدم المدير العام للهيئة العامة للرياضة الشيخ احمد المنصور بالشكر الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية عند الصبيح والى المجلس الاعلى للتخطيط والامانة العامة ممثلة في الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي وكذلك الشكر الى برنامج الامم المتحدة الانمائي على الاعداد والتجهيز لهذه الوثيقة التي تخدم الوضع الاستثنائي الذي تعيشه الهيئة العامة للرياضة فيما يتعلق بتطوير الانظمة واعداد القوة البشرية المميزة وزيادة القدرة الفنية والادارية والمهنية في شتى المجالات في الهيئة العامة للرياضة.

واضاف انه تم توقيع وثيقة تعاون مشترك لتعزيز البرامج والافكار التنموية الخاصة بالهيئة العامة للرياضة باشراف الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي على بحث وتنفيذ عدة مجالات منها جلب المستشارين المختصين في مجال التنمية المستدامة وتعزيز القدرات البشرية المحلية الكويتية لرفع كفاءتها وقدراتها معربا عن امله ان يكون البرنامج مفيدا وطموحا خلال الفترة المقبلة حتى 2018 وان يحقق الاهداف المرجوة منه في شتى المجالات المطروحة .

واشار الى ان هذه الوثيقة تعد التجربة الاولى للهيئة العامة للرياضة في هذا المجال واعدا باستدامة هذه المشروعات على المدى البعيد في حال حققت التجربة النجاح المطلوب لخدمة الشباب الكويتي والعاملين في الهيئة العامة للرياضة وجميع مؤسسات الدولة ودائما بتوجيهات سمو امير البلاد وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء وكذلك نستفيد من توجيهات البرلمان والمجتمع ونحرص على التميز في الهيئة العامة للرياضة ونامل نجاح التجربة ونتمنى قبل نهاية 2016 ابدء في تنفيذ الوثيقة ونرصد السلبيات والايجابيات وتذليل اي معوقات .

وبدورها اكدت الممثل المقيم للامم المتحدة وممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي زينب بنجلون ان هذه الوثيقة يتم تنفيذها بالتعاون بين برنامج الامم المتحدة الانمائي والامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية والهيئة العامة للرياضة بهدف تفعيل استراتيجية التخطيط في مجال الرياضة والتنمية .

واكدت ان الهدف من الوثيقة هو تقديم الدعم للهيئة العامة للرياضة من منطلق ان الرياضة تشكل عامل اساسي في بناء القدرات المجتمعية والمؤسسية وتساعد في تنمية قدرات الشباب ولم تعد الرياضة مجرد مجالا للمنافسة وحسب بل دخلت في مجال تنمية قدرات الشباب وتعزيز الفكر وتعديل السلوك وتنمية قدرات القيادة والتفكير المشترك مشيرة الى ان الامم المتحدة تعتبر الرياضة احد اهم ادوات تحقيق السلام العالمي .

واضافت ان الوثيقة تشتمل على عدد من البرامج منها مايتعلق بالرياضة للجميع لخدمة جميع فئات المجتمع وكذلك برنامج توعوي ضد المنشطات الرياضية وبرنامج توعوي لمحاربة السمنة وغيرها من البرامج الاخرى .

الوزارة انهت استعداداتها الخاصة بتوفير الأدوية المطلوبة لتغطية موسم الحج لهذا العام

«الصحة» أطلقت دليل المسافر الصحي الإلكتروني في المطار بهدف توعية المسافرين

«الصحة» أطلقت دليل المسافر الصحي لتوعية المسافرين

أطلقت وزارة الصحة أمس السبت دليل المسافر الصحي الإلكتروني في مطار الكويت الدولي بغية توعية المسافرين بأمراض السفر وكل ما يتعلق بصحتهم خلال السفر.

وقالت رئيسة المكتب الإعلامي في الوزارة الدكتورة غالية المطيري في تصريح صحافي بهذه المناسبة إن الدليل الإلكتروني يتضمن مجموعة أفلام توعوية صحية أعدها متخصصون بالوزارة بالتعاون مع إدارة الطيران المدني ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية.

وأضافت المطيري أن تصميم مادة الأفلام وتطويرها تم باستخدام أحدث تقنيات الوسائط المتعددة ثنائية الأبعاد بهدف عرضها عبر شاشات مطار الكويت الدولي وطائرات الخطوط الجوية الكويتية.

وأوضحت أن الدليل يتضمن أيضا تعليمات ونصائح للمسافرين أثناء سفرهم جوا داخل الطائرة وتقدم الأفلام الطرق الصحيحة للوقاية من تسمم الأغذية وحدوث عدوى الجهاز الهضمي التي تعتبر أكثر الأمراض انتشارا بين المسافرين تبعا لإحصاءات منظمة الصحة العالمية.

وبينت أن الأفلام تتضمن كذلك استعراض محتويات حقيبة الإسعافات الأولية من مضادات وأدوية الأمراض المزمنة وعلاجات الجروح البسيطة والمطهرات وأدوية الحساسية أثناء السفر لافتة إلى ضرورة احتفاظ المسافرين بأرقام الطوارئ وعنوان أقرب مركز صحي في دولة السفر وكيفية التصرف في حالات الحوادث والإصابات.

ودعت المطيري المسافرين إلى البحث عن المعلومات البيئية والصحية الخاصة بجهة السفر لئلا يتعرضوا لأخطار صحية بسبب الحرارة أو الرطوبة أو التعرض للأمراض المعدية.

وأشارت إلى ضرورة مراجعة المصابين بالأمراض المزمنة كالسكري وارتفاع ضغط الدم و السيدات الحوامل الطبيب قبل السفر فضلا عن أهمية تلقي التطعيمات اللازمة قبل السفر بفترة كافية.

من جهة أخرى قال نائب رئيس فريق الخدمات الطبية لبعثة الحج التابعة لوزارة الصحة مقير الشمري ان الوزارة انهت استعداداتها الخاصة بتوفير الأدوية المطلوبة لتغطية موسم الحج لهذا العام.

وأضاف الشمري في تصريح صحافي قبيل مغادرة وفد (الخدمات الطبية) برئاسته إلى الأراضي المقدسة أمس السبت لتجهيز مبنى البعثة الكائن في منطقة النسيم بمكة المكرمة انه جار حاليا إعداد المراسلات الرسمية لمخاطبة الجهات المعنية بالمملكة العربية السعودية لاستيفاء اجراءات تجهيز وشحن الأدوية الخاصة بالفريق.

وذكر ان «الوفد سيعمل على التأكد من جهوزية مبنى البعثة والعيادات التابعة له والوقوف على أوجه النقص إن وجدت لسدها».

وأوضح أن الدفعة الأولى من الفريق الطبي التابع للبعثة والتي تضم الصيادلة والاداريين ستغادر إلى مكة المكرمة في 26 أغسطس المقبل على أن تكون مهمتها تجهيز العيادات والسكن واستقبال الأدوية وعمل التخليص الجمركي وتجهيز الصيدلية.

وأفاد بأن الدفعة الثانية التي تضم الأطباء والممرضين والمفتشين الصحيين والطوارئ الطبية ستتوجه إلى المملكة في الأول من سبتمبر المقبل موضحا أن العيادات التابعة للبعثة ستكون جاهزة لاستقبال مراجعيها من الحجاج القادمين من الكويت بحلول الثالث من سبتمبر المقبل.

وأضاف الشمري أن موعد عودة (الفريق الطبي) إلى الكويت سيكون يومي 17 و 18 من سبتمبر المقبل.

ودعا في هذا الصدد الحجاج إلى أخذ التطعيمات اللازمة قبل السفر مبينا ان وزارة الصحة الكويتية قامت بتوزيع بطاقات التطعيم على إدارة الصحة العامة تمهيدا لتوزيعها على مراكز الصحة الوقائية.

أكدت أنها حريصة على إنجاز المعاملات ذات الصلة في أقرب وقت

البلدية : ماضون في القيام بدورنا الرقابي على العقارات الاستثمارية والتجارية

أكدت الكويت أنها ماضية في القيام بدورها الرقابي على العقارات الاستثمارية والتجارية واتخاذ كل الإجراءات القانونية عند تحرير محاضر المخالفات.

وقال نائب المدير العام لشؤون قطاع البلدية بمحافظتي حولي والأحمدي المهندس فهد العتيبي في بيان صحافي للبلدية أمس السبت إنها حريصة أيضا على إنجاز المعاملات ذات الصلة في أقرب وقت وإنهاء المعاملات المتعلقة برخص البناء للسكن الخاص خلال خمسة أيام والسكن الاستثماري خلال أسبوع كحد أقصى.

وأضاف العتيبي أنه يتم رفع تقارير مفصلة بالمخالفات الهندسية المتعلقة بالمباني تتضمن حالة المبنى ومخالفته بغية اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المكتب الهندسي الذي أشرف على مرحلة البناء التي تم خلالها ارتكاب المخالفات.

وأوضح أنه تتم أيضا مخاطبة إدارة الأنظمة الهندسية بتقرير مفصل عن المخالفات بالعقار تتضمن اسم المقاول المسؤول عن تنفيذ البناء وإبلاغ إدارة مزاولة المهنة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه.

ولفت إلى أهمية تفعيل دور إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية عن طريق التدقيق على إصدار التراخيص الصحية وتراخيص الإعلانات عبر الموقع الإلكتروني لبلدية الكويت فضلا عن توزيع المفتشين التابعين لها بالمحافظات الست لرصد وضبط مخالفات الإعلانات.

وأشار إلى أهمية وجود ضابط اتصال من جميع الإدارة التابعة للبلدية بهدف التنسيق مع مكتب مدير الفرع والتأكيد على محاسبة المقصرين في الرد بالطرق القانونية فضلا عن قيام الفرع بمراجعة البيانات والمعلومات الواردة والتأكد من صحتها قبل مخاطبة الجهات المختصة.